

Distr.: General
16 February 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والأربعون

22 شباط/فبراير - 19 آذار/مارس 2021

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

مذكرة شفوية مؤرخة 10 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى أمانة مجلس حقوق الإنسان من البعثة الدائمة لبيلاروس لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

تقدم البعثة الدائمة لجمهورية بيلاروس لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف إلى أمانة مجلس حقوق الإنسان في هذه المذكرة معلومات وردت من بيلاروس بشأن تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/46/4) (انظر المرفق).

وتطلب البعثة الدائمة نشر المرفق* بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، بوصفه وثيقة لمجلس حقوق الإنسان في إطار البند 2 من جدول الأعمال.

* استنسخ المرفق كما ورد.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 10 شباط/فبراير 2021 الموجهة إلى أمانة مجلس حقوق الإنسان من البعثة الدائمة لبيلاروس لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

[الأصل بالروسية]

موقف جمهورية بيلاروس من تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس

ترى بيلاروس في قرار مجلس حقوق الإنسان 1/45 أداة للضغط السياسي على الدولة، كما هو الحال في الواقع مع جميع قرارات المجلس السابقة، التي تناولت بشكل انتقائي حالة حقوق الإنسان في بيلاروس. ولا ترى بيلاروس أن من الممكن العمل في إطار هذه الصكوك التي تسعى إلى التأثير في تطور دولة ذات سيادة بفرض قراءة تعسفية وأحادية الجانب للالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.

ففي 3 كانون الأول/ديسمبر 2020، أرسلت بيلاروس المعلومات التالية إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لكي تأخذها في الاعتبار لدى إعداد تقريرها (A/HRC/46/4) لدورة المجلس السادسة والأربعين، على النحو المطلوب في قرار المجلس 1/45.

وكانت بيلاروس على ثقة بأن موقفها من جوهر المسألة قيد النظر سيُشار إليه بشكل عادل في تقرير صادر عن مسؤولة مستقلة في الأمم المتحدة. لكن من المؤسف أن موقف الدولة لم يرد له ذكر في وثيقة المفوضية السامية.

حق المواطن وفرسته في أن يُنتخب ويُنتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، وتضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين

يجسد دستور بيلاروس والتشريعات الانتخابية جميع المبادئ المنصوص عليها في المادة 25(ب) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. إذ يُنتخب الرئيس على أساس الاقتراع السري العام الحر والمتكافئ والمباشر.

وجرت الانتخابات الرئاسية في بيلاروس في 9 آب/أغسطس 2020 في امتثال تام للدستور الحالي والقانون الانتخابي. ووفقاً للجنة الانتخابية المركزية لبيلاروس، فاز الرئيس الحالي، السيد ألكسندر لوكاشينكو، في الانتخابات. ولا توجد أسباب مشروعة لدحض نتائج اللجنة.

وتصرفت بيلاروس بحسن نية وفي امتثال تام للالتزاماتها، فدعت الشركاء الدوليين إلى المشاركة في الانتخابات بصفة مراقبين، بما في ذلك الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولا يحدّد أي إطار زمني لدعوة المراقبين في أي موضع بالمجموعة الواسعة من التزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبالنظر إلى الحالة الوبائية المعقدة في البلد وفي منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وجهت هذه الدعوات في وقت متأخر عن المعتاد. وتمكن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان من إنشاء ونشر بعثات للمراقبة في عدد من الدول المشاركة الأخرى في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في غضون فترة زمنية قصيرة مماثلة، ولم يرفض إرسال هذه البعثة إلا إلى بيلاروس.

وفي الوقت نفسه، تمكن فعلياً شركاء دوليون آخرون - اللجنة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة وممثلو الدول المعنية - من إيفاد بعثات مراقبة إلى الانتخابات في بيلاروس.

واعتمدت بعثة المراقبين التابعة لرابطة الدول المستقلة 184 مراقباً. وكان هناك 25 مراقباً لفترة طويلة. وكانت أنشطتهم بتنسيق من مقر البعثة في مينسك.

وأكدت البعثة الاستنتاج الذي تم التوصل إليه بشأن نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2015 بأن قانون الانتخابات في بيلاروس يمثل لقواعد القانون الدولي المعترف بها عموماً بشأن تنظيم الانتخابات وإجرائها، ويتيح أساساً قانونياً كافياً لإجراء الانتخابات بحرية وديمقراطية.

وخلصت بعثة مراقبي رابطة الدول المستقلة إلى أن انتخابات 9 آب/أغسطس 2020 جرت وفقاً لدستور بيلاروس وقانونها الانتخابي، وأنها كانت مفتوحة وشفافة، وأنها ضمنت حرية التعبير عن إرادة مواطني بيلاروس.

ودعي الدبلوماسيون العاملون في بيلاروس، البالغ عددهم 64 في المجموع، إلى المشاركة في الرصد الدولي بصفة مراقبين لفترة قصيرة. واعتمد ما مجموعه 53 868 مراقباً وطنياً للانتخابات، منهم ممثلون عن جميع الأحزاب السياسية وعشرات الجمعيات الخيرية.

وفيما يتعلق بتوصيات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان الواردة في التقرير النهائي لبعثة مراقبة الانتخابات الرئاسية لعام 2015 إلى بيلاروس، أنشأت اللجنة الانتخابية المركزية فريق عمل مشتركاً بين الوكالات قصد استعراض التوصيات. وقدمت مقترحات لتحسين العملية الانتخابية في بيلاروس على أساس التحليل الذي أجري. وعلى وجه الخصوص، وُحِدَت إجراءات عد الأصوات، مما جعل العملية أكثر شفافية للمراقبين، وأعطى ترخيص بعقد فعاليات الحملات الانتخابية البرلمانية في أي مكان مناسب باستثناء بعض الأماكن التي يُحظر فيها تنظيم المناسبات العامة بموجب القانون.

وخلال الحملة الانتخابية، أولي اهتمام خاص لإيصال المعلومات إلى الناخبين على نطاق واسع حتى يتمكنوا من اتخاذ خيارات مستنيرة. واستُحدثت أيضاً تطبيقات للهاتف المحمول بُغية مساعدة الناخبين على الاهتمام إلى مراكز اقتراعهم والاتصال بموظفي الاقتراع وكذا التعرف على المرشحين. ويجري النظر في إنشاء سجل للناخبين وإحداث نظم إعلامية أخرى.

ووضع عدد من التدابير لتيسير التصويت المستقل للمكفوفين وغيرهم من الناخبين ذوي الإعاقة. وخلال الحملة الانتخابية لعام 2020، نظمت وزارة الصحة ومقدمو الرعاية الصحية عمليات اقتراع خاصة بالناخبين المصابين بمرض فيروس كورونا الذين يتلقون العلاج في منازلهم.

الوضع في بيلاروس قبل الانتخابات وبعدها

تشير التحقيقات التي أجريت بشأن العوامل التي أدت إلى الاضطرابات الجماعية في بيلاروس بين 9 و12 آب/أغسطس 2020 إلى أن الأحداث لم تكن عفوية. فقبل الحملات السياسية لانتخاب برلمان البلد ورئيسه بوقت طويل، أنشئت قنوات متخصصة على خدمة تلغرام للمراسلة مع تقسيم واضح للأدوار والأهداف الرامية إلى تشويه سمعة سلطات الدولة بأخبار زائفة وإدعاءات كيدية. وبذلت كل الجهود لكسب القلوب والعقول من خلال محتوى إعلامي زائف وإقناع الناس بأن نتائج الانتخابات ستكون مزورة وأن السلطات الحالية ستكون هي الخاسرة.

واسترشاداً بقنوات تلغرام، بدأت بعض مجموعات من المواطنين في التحضير لما سُمي احتجاجاً، لم يُرد له أن يكون سلمياً، حتى قبل إغلاق صناديق الاقتراع في يوم الانتخابات، 9 آب/أغسطس 2020. وبدا العدوان والاستعداد لتنظيم معارك في الشوارع واضحين في الرسائل التي بثها مديرو هذه القنوات. ولم يكن هؤلاء المواطنون مهتمين بالنتيجة الحقيقية للانتخابات.

وتميزت الاحتجاجات التي اندلعت في الفترة من 9 إلى 12 آب/أغسطس باستخدام أجهزة مرتجلة، منها العصي والحجارة والحواجز والمركبات، أو أجهزة أعدت مسبقاً، مثل زجاجات المولوتوف. وقام مديرو الأعمال الجماعية غير المأذون بها بالترويج للعنف والتحريض عليه في مقاومة أفراد الأمن الذين كانوا يسعون بصورة قانونية إلى وضع حد للإخلال بالسلم.

وكان هدف الذين تلاعبوا بالمواطنين الذين خرجوا إلى الشوارع هو بث الفوضى للاستيلاء على السلطة في وقت لاحق.

ومن أشد العواقب المؤسفة للأعمال العدوانية الضرر البدني الذي لحق بالمشاركين في الأحداث في صفوف كل من المحتجين وموظفي إنفاذ القانون.

وحتم فشل محاولة الاستيلاء الفعلي على السلطة بسرعة تفعيل السيناريو الطويل الأخر المتمثل في زعزعة استقرار الدولة البيلاروسية، وهو السيناريو الذي أدت فيه هياكل مؤسسية نصبت نفسها دوراً خاصاً.

هذه الهياكل، التي تدعي بالباطل، أنها تمثل الأغلبية الساحقة من مواطني بيلاروس، أقدمت على إعداد وإصدار بيانات تزعم تزوير المسؤولين وممثلي السلطات لنتائج الانتخابات الرئاسية ووقوع انتهاكات عديدة لقانون الانتخابات في بيلاروس، وفقدان شعب بيلاروس ثقته في السلطات والإدارة، وبداية عملية نقل السلطة من رئيس الدولة الحالي.

إن "القادة" الذين نصّبوا أنفسهم منفصلون تماماً عن سكان بيلاروس. رابطهم الوحيد هو قنوات تلغرام نفسها، التي تقنع البيلاروسيين الواقعيين تحت تأثيرهم بأن هؤلاء الناس يبحثون عن مصالحهم. بيد أن دعوات هؤلاء "القادة" المحتملين إلى فرض جزاءات على بيلاروس وتقويض مؤسسات الدولة تشير بوضوح إلى عكس ذلك.

تهدف الجزاءات الاقتصادية التي يدعو إليها "القادة" المدعومون من الخارج إلى تقويض النشاط الاقتصادي العادي في البلد، مما سيكون له حتماً أثر سلبي على جميع شرائح السكان وعلى إمكانية إعمال حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية.

ووفقاً للمادة 3 من الدستور، فإن المصدر الوحيد لسلطة الدولة وصاحب السيادة في بيلاروس هو الشعب. ويمارس الشعب سلطته مباشرة، من خلال هيئات تمثيلية وهيئات أخرى، في الأشكال وفي الحدود التي ينص عليها الدستور. ويعاقب القانون على أي إجراءات ترمي إلى تغيير النظام الدستوري وتولي سلطة الدولة بوسائل عنيفة، أو من خلال أي انتهاك آخر لقوانين بيلاروس.

وليس مجلس التنسيق هيئة تمثيلية ينص عليها دستور بيلاروس. ويترك أمر العضوية فيه لتقدير الأشخاص الذين يمثلون مصالح "القادة" الذين نصّبوا أنفسهم. ولذلك، لا يمكن لهذا المجلس أن يتكلم باسم الشعب البيلاروسي، أو أن يدلي ببيانات باسم أغلبية البيلاروسيين، أو أن يقدم بدائل للمؤسسات الحكومية المنشأة عملاً بدستور البلد وقوانينه.

وتواجه بيلاروس تدخلاً خارجياً كبيراً في شؤونها الداخلية تحت ستار القلق على حقوق الإنسان. وفي ظل هذه الظروف، تتخذ السلطات الخطوات اللازمة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي الاقتصادي والسياسي المحلي في البلد وضمان الأمن القومي.

ويتعامل موظفو إنفاذ القانون مع الوضع بالشكل المناسب، مراعين في ذلك المقتضيات القانونية الوطنية، بما فيها القانون الجنائي، وقانون الجرائم الإدارية، وقانون الأحداث العامة في جمهورية بيلاروس الصادر بتاريخ 30 كانون الأول/ديسمبر 1997 (قانون الأحداث العامة).

التدابير الرامية إلى تعزيز الحوار الوطني

في حزيران/يونيه 2020، أعلن الرئيس عزمه على إجراء إصلاح دستوري بحلول عام 2022. وأنشئ فريق عامل بقيادة نائب رئيس المحكمة الدستورية لتنفيذ هذا الإصلاح. وأعدت عدة صيغ مناسبة لتفعيل القانون الأساسي للبلد.

ونظر إلى تكثف العمليات الاجتماعية في بيلاروس منذ الانتخابات الرئاسية التي جرت في 9 آب/أغسطس، أصبح الإصلاح الدستوري جزءاً من حوار وطني واسع النطاق، نظم في شكل مناقشات مباشرة، وعلى الإنترنت، وحول طاولات مستديرة، وفي إطار مناقشات عامة.

وأطلقت منتديات النقاش هذه في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وتعد في جميع أنحاء البلد بمشاركة رؤساء الوكالات الحكومية والنواب على جميع المستويات وممثلي المنظمات الخيرية. ويناقش المشاركون في هذه المنتديات، إلى جانب الإصلاح الدستوري وتأسيس الأحزاب، زيادة دور الحكم الذاتي المحلي، وسياسات الشباب، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بالرعاية الصحية وغيرها من القضايا.

وقدمت في هذه المحافل عدة مقترحات من رابطات خيرية وعمالية ومعنية بقضايا المواطنين، بما في ذلك ما يتعلق بإجراء تغييرات في الدستور. وعقب الخروج بنتائج من المناقشات، سُرسل المقترحات المقدمة في المحافل إلى لجنة توجيهية استعداداً لاجتماع مجلس الشعب البيلاروسي.

إن مجلس الشعب البيلاروسي شكل خاص من أشكال الديمقراطية في بيلاروس؛ وهو مؤسسة ديمقراطية تتيح لمواطني بيلاروس فرصة إضافية لممارسة الحق في المشاركة في شؤون الدولة لا من خلال الانتخابات بمختلف مستوياتها والاستفتاءات فحسب، بل من خلال أنشطة البرلمان ومجالس النواب المحلية والتواصل مع المسؤولين المنتخبين أيضاً.

ويحضر المنتدى على الصعيد الوطني مندوبون من كل منطقة في البلد وهم: ممثلون عن جميع فروع الحكومة؛ وجميع مجالات الصناعة والأعمال التجارية والعلوم والتعليم والصحة والثقافة؛ والطلاب وقدماء المحاربين. وتُرشَّح هذه الشخصيات البارزة - من متخصصين في مهنهم وقادة مستعدين للتعبير عن موقفهم من قضايا ملحة وتقديم المقترحات - وتُنتخب في رابطات عمالية وفي اجتماعات عامة.

وعقد مجلس الشعب البيلاروسي اجتماعاته في خمس مناسبات (في 1996 و 2001 و 2006 و 2010 و 2016). ووُجّهت الدعوة إلى ممثلي السلك الدبلوماسي والبيلاروسيين المقيمين في الخارج والمنظمات الدولية والضيوف الأجانب للمشاركة في مجلس الشعب البيلاروسي.

وتجري الاستعدادات حالياً لعقد مجلس الشعب البيلاروسي المقبل في الفترة من 11 إلى 12 شباط/فبراير 2021. وسيتألف جدول أعمال الاجتماع من مجموعتين مواضيعيتين واسعتين: مسائل تتعلق بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد وببتميته الاجتماعية السياسية، بما في ذلك مقترحات لإجراء إصلاح دستوري. وسيناقش المندوبون أيضاً برنامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد في السنوات الخمس القادمة.

وتشمل الأعمال التحضيرية لمجلس الشعب البيلاروسي تدابير لضمان مشاركة ممثلين عن جميع شرائح المجتمع، وجميع الفئات الاجتماعية والمهنية، والمنظمات الخيرية المعنية في أعمال المجلس. والغرض من تعدد الآراء ضمان نجاح المناقشات المقبلة وتأثيرها.

التصدي للجهود الرامية إلى تقويض الأمن القومي والنظام العام في بيلاروس

يكفل دستور بيلاروس حرية تنظيم التجمعات والحشود والمسيرات والمظاهرات والاعتصامات. ولا يُسمح بتقييد الحقوق والحرريات الفردية إلا في الحالات التي يحددها القانون، أو من أجل الحفاظ على الأمن القومي أو النظام العام أو حماية الآداب العامة أو الصحة العامة أو حقوق الآخرين وحررياتهم.

ولا تتعارض هذه القيود مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللذين ينصان على أن القيود المفروضة على التجمعات يمكن فرضها بموجب القانون من أجل الحفاظ على الأمن القومي والسلامة العامة.

ويحدد قانون المناسبات العامة إجراءات تنظيم وعقد التجمعات والحشود والمظاهرات وغيرها من المناسبات العامة. ويتعين على المواطنين المشاركين في هذه الأحداث الالتزام الصارم بالاحترام والقيود المفروضة، فضلاً عن إجراءات تنظيم وعقد المناسبات العامة. ولمنع انتهاك القانون المتعلق بالمناسبات العامة، يبلغ المشاركون مسبقاً من مسؤولي وكالات الشؤون الداخلية، بما في ذلك عن طريق مكبرات الصوت، بأن لا تسامح مع انتهاكات القانون، وأن المخالفين سيقاضون وقد سُتخدم القوة البدنية أو القيود ضدهم.

ويكون الأشخاص الذين يتمادون في انتهاك الإجراءات عرضةً للعقوبات المنصوص عليها في القانون.

ولن يُعفى أحد بجهله القانون أو أحكاماً محددة من القوانين أو اللوائح من المسؤولية أو استخدام تدابير الإنفاذ. ولأداء المهام الموكلة إلى أفراد المليشيا، يحق لهم أن يطالبوا المواطنين باحترام النظام العام، والتحقق من وثائق هويتهم إذا اشتبهوا بارتكابهم جرائم، وأن يقيّدوا أو يحظروا حركة المركبات والمشاة مؤقتاً على طول الطرق (أو أجزاء منفصلة من الطريق) ووصول المواطنين إلى مناطق ومرافق معينة. وبالإضافة إلى ذلك، يحق لأي موظف في وكالات الشؤون الداخلية أن يطلب إلى المواطنين مغادرة مكان معين لأغراض التحقيق أو ضمان النظام العام والسلامة الشخصية والعامة. ويحدد القانون شروط وحدود استخدام الأفراد للقوة البدنية والقيود والأسلحة والمعدات العسكرية والخاصة، بما في ذلك أثناء المناسبات العامة.

والمطالب القانونية لموظف الشؤون الداخلية ملزمة لجميع المواطنين. ويخضع للعقوبات المنصوص عليها في القانون عدم الامتثال لهذه المطالب أو الإجراءات الأخرى الرامية إلى منع الموظفين من أداء المهام الموكلة إليهم، أو ارتكاب جرائم أو توجيه تهديدات تستهدف حياة موظف في وكالات الشؤون الداخلية أو صحته أو شرفه أو كرامته أو ممتلكاته أو ارتكاب هذه الجرائم ضد أقاربه فيما يتعلق بأداء الموظف لواجباته الرسمية.

ووفقاً للمركز الوطني للتدابير الطبية، أسفرت الأفعال غير القانونية المرتكبة منذ 9 آب/أغسطس حتى الآن عن إصابة 2 697 شخصاً، نقل 480 منهم إلى المستشفيات. وكان ما مجموعه 205 من موظفي إنفاذ القانون قد التمسوا المساعدة الطبية في السابق، منهم 43 أدخلوا المستشفى.

وتتخذ سلطات التحقيق البيلاروسية إجراءات فيما يتعلق بالجرائم الجنائية التي تنطوي على التسبب في اضطرابات جماعية، والتدمير المتعمد للممتلكات وإلحاق الضرر بها، والمقاومة، والعنف، والتهديد بالعنف ضد المسؤولين أثناء أدائهم لواجباتهم، والأعمال غير القانونية التي تستخدم فيها أجهزة حارقة، والعرقلة المتعمدة لخدمات النقل.

وسجلت حالات قُطعت فيها خطوط السكك الحديدية، مما يمكن أن يسبب، في ظروف معينة، إصابة جسدية للركاب وأضراراً في البضائع المنقولة.

ومنذ 10 تشرين الأول/أكتوبر 2020، سجلت 140 حالة عرقلة لحركة قطارات السكك الحديدية عن طريق وضع أسلاك معدنية على السكك.

وفي الفترة بين 9 آب/أغسطس و23 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، رفعت أكثر من 1 000 دعوى قضائية بشأن ارتكاب جرائم جنائية. واستناداً إلى الأدلة التي جمعها المحققون بالاشتراك مع وكالات إنفاذ القانون الأخرى، تم بالفعل تحديد هوية 97 شخصاً كمشتبه بهم في قضايا جنائية، واتهم 332 شخصاً، وحُبس 238 شخصاً احتياطياً كتدبير وقائي. وقد تكررت مخالفة العديد من الأشخاص للقانون وارتكبوا جرائم، وسبق أن أُدين 148 شخصاً من مجموع المشتبه بهم (أو المتهمين) بارتكاب جرائم.

وحتى الآن، أُحيلت 128 قضية جنائية إلى مكتب المدعي العام لإجراء محاكمة بشأنها لاحقاً. وتتخذ جميع القرارات المتعلقة بإقامة الدعوى الجنائية، واحتجاز الأشخاص للاشتباه بارتكابهم جريمة، واتهامهم، وفرض تدبير وقائي يتناسب مع الجريمة المرتكبة وشخصية المتهم وفقاً للقانون، شريطة أن تكون هناك أسباب وجيهة وأسباب كافية تدعو إلى القيام بذلك.

الشكاوى والطلبات

تلقت مكاتب المدعي العام الإقليمية 365 شكوى وطلباً خلال فترة ما بعد الانتخابات حتى 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، معظمها بشأن استخدام العنف من جانب موظفي إنفاذ القانون. ومن هذه الشكاوى، رُفعت 7 طلبات من دون النظر في الأسس الموضوعية، وقدمت تفسيرات بشأن 9، وُرُدت 5 طلبات إلى مقدميها لعدم دفع الرسوم الحكومية، وتوجد 4 قيد النظر، وأحيل باقي الشكاوى والطلبات وعددها 340 على نظر وكالات التحقيق المختصة، حسب طبيعتها.

وتلقى مكتب المدعي العام 238 طعناً (بما في ذلك طعون جماعية) من أفراد وكيانات قانونية بشأن الامتثال للقانون في المناسبات العامة التي جرت في بيلاروس أثناء الحملة الانتخابية وبعدها. وأحيلت الغالبية العظمى من الطلبات إلى مكتب المدعي العام الإقليمي ومكتب المدعي العام في مدينة مينسك، ولجنة التحقيق، ووزارة الداخلية.

وقدم مكتب المدعي العام ردوداً تفسر الإجراءات المتخذة والسلطات المختصة لمعالجة المسائل التي تثير القلق.

وتلقت وكالات التحقيقات السابقة للمحاكمة 644 طلباً (بلاغاً) بشأن استخدام القوة البدنية والقيود من جانب موظفي الشؤون الداخلية أثناء قمع الاحتجاجات غير المأذون بها.

وسُجل كل طلب من هذا القبيل. وتجري لجنة التحقيق تحقيقات في جميع الحالات في امتثال صارم للقوانين المعمول بها.

ويقوم موظفو التحقيقات السابقة للمحاكمة بمقارنة الطلبات الواردة ببيانات العدالة الجنائية. وثبت حتى الآن، في عشرات الحالات، أن ما يسمى بالضحايا متورطون في قضايا جنائية تنطوي على خرق للسلام وعلى عنف ضد الموظفين العموميين. وهكذا، ورد اسم 49 شخصاً من بين مقدمي الطلبات كمشتبهِ بهم جنائياً (أو متهمين بارتكاب جرائم). وخُملت المسؤولية الإدارية لنحو 800 شخص شاركوا في أحداث غير مأذون بها. وسبق أن صدرت أحكام إدانة بحق أكثر من 337 شخصاً.

وتقرر عدم رفع دعوى جنائية فيما يتعلق بأكثر من 1 050 طلباً.